الموضوع03

ملخص المحور الرابع والخامس: المؤسسات المالية على وتأثيرها على السياسات العامة في الجزائر

في إطار دراسة المؤسسات المالية بأنواعها سنركز على علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي من خلال قراءة في اهم الإجراءات التي اتخذت في مجال السياسة المالية

I-ماهية المؤسسات المالية

1-مفهوم المؤسسات المالية

يمكن تعريف المؤسسة المالية بأنها عبارة عن منشأة أعمال تعود أصولها إلى خصوم مالية، ويتم فيها التعامل بالأموال بطريقة الأخذ والعطاء. وهذا ما يوضح أن المؤسسة المالية هي كغيرها من المنشأت الاقتصادية التي تعمل على تقديم منتج معين مقابل سعر منافس للمنتج. وهكذا يكون المال سلعة والمنتج الأساسي حيث تعتمد المؤسسات المالية بالدرجة الأولى على وسيلة نقال الأموال من المدخرين إلى الوحدات الاقتصادية او الحكومية التي تحتاج إلى هذه المدخرات، و تمتاز المؤسسات المالية عن غيرها من المؤسسات بكون استثماراتها استثمارات مالية بشكل أساسي؛ لذلك عند النظر إلى جانب الأصول في المركز المالي لأي مؤسسة مالية سنجد أن معظم أصولها هي أصول مالية على شكل أوراق مالية من أسهم أو سندات أو غيرها، أو على شكل قروض مباشرة مقدمة للجهات التي تحتاج إلى الأموال. أما مصادر تمويل هذه المؤسسات فقد تكون من خلال إصدار الأسهم والسندات أو الحصول على قروض من مؤسسات مالية أخرى، وقد تكون على شكل ودائع كما في البنوك التجارية، ومع أن هذه المؤسسات تشكل حلقة وصل بين المقترضين والمقرضين إلا أن العلاقة بين هؤلاء المقرضين والمقترضين هي علاقة غير مباشرة إذ أن علاقة كل طرف منهما ستكون فقط مع المؤسسة المالية وليس مع الطرف الآخر. وفي الاقتصاديات المتقدمة هناك مجموعة من المؤسسات المالية التي تقدم مختلف الخدمات وفي الفترة الأخيرة بدأت تزول الفوارق بين هذه المؤسسات، وأصبح بعضها يقدم الخدمات التي كانت-حكرا على غيرها من قبل، فمثلا أصبحنا نرى البنوك التي تقدم الخدمات التأمينية، وخدمات السمسرة في أسواق الأوراق المالية الا أنه ما زال هناك مؤسسات مالية مختلفة يمكن أن نميزها عن بعضها.

2-أهمية المؤسسات المالية

المؤسسات المالية هي جزء مهم من المؤسسات الحيوية، التي لها دور كبير ومهم في الإقتصاد ومن مكوناته وإحدى أسباب نموه وتقدمه. وهي تعمل على التمييز بين من يمتلك الأموال وليس لديه طريقة لإستثمارها، وبين من يملك الأفكار وليس لديه الأموال اللازمة لبناء مشروعه الإستثماري.

تقوم المؤسسات المالية بالحصول على الأموال من المدخرين على شكل ودائع وتعطيها لأصحاب المشاريع على هيئة قروض تمويلية او استهلاكية. وهي إحدى مكونات النظام المالي والاقتصادي، حيث تعمل المؤسسات المالية على تقديم مجموعة من الخدمات للنظام المالي، ومن أهم هذه الخدمات:

- الائتمان: وهو عملية تقدم الأموال للمستهلكين، وذلك لتسديد قيمة مشترياتهم وخدماتهم، مثل بطاقة الدفع والسحب. وهي تقدم بالإضافة إلى ذلك تمويل مالي من أجل أعمال الإنشاء والبناء والعديد من الاستثمارات المختلفة، وهو يعمل على زيادة إنتاجية المجتمع، وبالتالي رفع الدخل المعيشي للأفراد.
- الدفع: تعمل المؤسسات المالية على تأمين أنظمة عديدة لتسديد الفواتير الواجب دفعها. وإضافة إلى ذلك القيام بعملية الإيداع والسحب، وطريقة الدفع الإلكتروني.
- توفير النقود: وذلك عن طريق عملية الائتمان. ودفع السيول المطلوبة من نقود النظام المالي، وهي من أحد أهم وسائل تبادل وتخزين القيم.
- الادخار: تقوم المؤسسات المالية بتشجيع مواضيع الادخار للأموال. وتعمل على توظيف هذه المدخرات في الكثير من الاستثمارات المختلفة. وعندما يحتاج النظام المالي إلى أموال إضافية، تقوم المؤسسات المالية برفع فوائد الإيداع بنسبة ممتازة، وهذا مايشجع المدخرين بالتوجه لتلك المؤسسات لإيداع الأموال، والعكس صحيح.

3-أنواع المؤسسات المالية

إن المؤسّسات المالية تعمل على تقديم خدمات متنوعة. ونستطيع تصنيفها ضمن عدة تصنيفات اهمها:

3-1مؤسسات مالية مصرفية

وهذه المؤسسات هي التي تعمل دور الوسيط. لذلك تكون مهمتها الحصول على الأموال عن طريق الإيداع، وتقديم تلك الأموال بأشكال مختلفة، ومن أمثلتها القروض الطلابية وتتم هذه العملية من خلال المؤسسّات المالية كالبنوك التجارية.

3-2 مؤسسات مالية غير مصرفية

تعمل على تقديم الخدمات المالية للشركات على شكل كتاب تابع للديوان. أو تبادل الأوراق المالية، وكل شي يتعلق بالأسهم، وتزويد الاستثمارات في جميع القطاعات بالأموال، وتقديم المساعدات الاستشارية والكثير غيرها، ومن الأمثلة على ذلك

المؤسسّات المالية المصرفية: البنوك الاستثمارية، وشركات التأمين التي تعمل على تقديم الحماية ضد أي نوع من الخسارات مقابل مبالغ مالية تسدد لشركة على شكل أقساط مع فوائد.
إضافة إلى شركات التمويل العقاري، ومعاشات وصناديق التقاعد وهنا يكمن الفرق الرئيسي بين أنواع المؤسسات المالية المصرفية. وذلك لأنها تعمل بالوساطة المالية، وتقبل الودائع بجميع أنواعها المختلفة وأشكالها، وتعمل على تقديمها للذين يطلبون التمويل على شكل قروض ذات فوائد، ولكن المؤسسّات المالية غير المصرفية لاتعمل بالوساطة المالية، وهي تعمل على منح التمويل اللازم من أجل الاستثمارات بمختلف أنواعها، وتقوم باسترداد أموالها بشكل شهري على دفعات وذلك يكون له فائدة مادية كبيرة.

3-3المؤسسّات المالية الدولية

هي عبارة عن منشآت دولية دائمة تتكون من أكثر من طرف وتتصف بالعضوية للعديد من الدول، التي تسعى للقيام بمشاريع مشتركة فيما بينها. تعمل هذه المنشآت بإدراة شخصية قانونية ذات حصانة وحماية دولية. تم إنشاء تلك المؤسسات بعد الحرب العالمية الثانية وذلك من أجل تمويل مشاريع خاصة وحكومية من أجل تيسير تدفق الأموال والتشجيع على الإستثمارات الدولية. وذلك من أجل حرية نقل رؤوس الأموال بشكل سريع وسهل ولتحقيق توازن بين ميزان المدفوعات، وتثبيت أسعار الصرف، والآن يوجد الكثير من المؤسسات المالية الدولية على المستويين الدولي والإقليمي، ومنها:

1-المؤسسات على المستوى الإقليمي:

صندوق النقد العربي. المصرف العربي لتنمية الاقتصادية في إفريقيا، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي.

2-المؤسّسات المالية الدولية على الصعيد الدولي:

ومن أهمها صندوق الدولي .IMFالبنك الدولي للإنشاء والتعميرIBRD ، وهناك أيضاً مؤسسة تنمية دوليةIDA ، ومؤسسة التمويل الدولية

II-علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي من خلال قراءة في اهم الإجراءات التي اتخذت في مجال السياسة المالية

في إطار تحسين الأوضاع الاقتصادية للنظام الجزائر بعد الاستقلال عززت السلطات الجزائرية من جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي ابتداء من عام 1989، عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي.

وسنحاول في هذه النقطة التعرض إلى مختلف الاتفاقيات التي أبرمت بين الجزائر وهذه المؤسسة المالية الدولية مع التركيز على الإجراءات التي اتخذت في مجال السياسة المالية

. 1- نشأة صندوق النقد الدولي F.M.I

نتيجة للفوضى التي عمت العالم أثناء الحرب العالمية في مجال المدفوعات الدولية، أخذت الدول الغربية تبحث في تخصيص كل الوسائل النقدية والمالية لبناء اقتصادها المتدهور وفي اطار هذا الوضع أصبح من الضروري وضع أسس للنظام النقدي الدولي، وهذا ماتم الاتفاق عليه من خلال انعقد مؤتمر بروتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية من الفاتح إلى غاية 22 من شهر جويلية 1944 وضم 44 دولة والتي كانت كلها تسعى لإيجاد حلول للنظام النقدي السائد آنذاك، عن طرق وضع نظام نقدي دولي جديد يزيل الفوضى التي عرفها العالم في ظل النظام النقدي القديم.

بعدا هذا المؤتمر شهد العالم تحوّلات كبيرة في مجال المدفوعات الدولية التي أصبحت تخدم وبدرجة أولى مصالح الدول ذات الاقتصاد القوي و المهيمن في المنظومة الدولية[1]. ومن ثمة قامت الدول صاحبة القرار في المنظومة الدولية بتنظيم ندوات دولية لإيجاد حلول النظام النقدي الدولي السائد أنداك، أين تم مناقشة مشروعين[2]

إحداهما أمريكي تمثل في - خطة وايت white– التي كانت تهدف إلى محاولة الوصول إلى أسعار مستقرة وتوازن في ميزان المدفوعات،

أما المشروع الثاني كان بريطاني تمثل في- خطة كينز keynes– فقد كانت تهدف إلى موازنة الأعراض التضخمية والانكماشية، مع التزام الدول بوضع تسوية لموازين مدفوعاتها، بالإضافة إلى استقرار العملات وإنشاء بنك يساهم في رفع السيولة الدولية.

وقد أفرزت المناقشات على ظهور مؤسستين ماليتين[3] دوليتين حيث جاء في نص الإتفاقية الاولى بتاريخ 1945/12/27، التي تم بموجبها إنشاء صندوق النقد الدولي FMI، وكان دوره الأساسي هو منح القروض القصيرة الاجل للدول الأعضاء، اما المؤسسة الثانية البنك العالمي وكان دوره الأساسي هو منح القروض الطويلة الأجل.

---

[1] - DJALALI ABDEL KACEM, **aperçu critique du système monitaire internationale, entreprise nationale du livre**, Alger, 1984, p11.

[2] - هادي الخالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، 1996، ص47.

[3] - **نفس المرجع**، ص50.

مبادي النظام المالي الجديد:
نظام قياس الصرف بالذهب،
معدلات صرف ثابتة،
قانون حسن السيرة،
إنشاء مؤسستين لها سمعة دولية هما: صندوق النقد الدولي FMI، البنك الدولي للإنشاء والتعميرBIRD، وفي 01 مارس 1947 بدأ الصندوق عملياته.

وهكذا أصبح صندوق النقد الدولي أهم مؤسسة عالمية نظرا لدوره الهام على الصعيد المالي الدولي، بالإضافة إلى كونه من الثلاثي المؤطر للاقتصاد العالمي- OMC.BIRD.FMI- وهدفه تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف للعملات ومعالجة العجز في موازين المدفوعات وذلك للأسس التالية[4]: نظام الصرف، الاحتياطات النقدية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

إنّ الدولة العضو الاكثر مساهمة في حصص رأس مال المؤسستين الدوليتين- الصندوق والبنك- هي التي يكون التأثير الأقوى في إدارة نشاطها وتوجيه سياستها، وتعتبر حصة الولايات المتحدة هي الأكبر[5]- حدد حصة صندوق النقد الدولي المبدئية سنة 1946 بـ: 7.4 مليار دولار- ، كما تعتبر الجزائر عضو في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير منذ حصولها على الاستقلال في 31 أوت 1963، وبلغت حصتها 623.1 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة DTS أي ما يعادل 0.69% من المبلغ الإجمالي أصبحت هذه الحصة سنة 1994، 94.1 مليون DTS.

2-أولى اتفاقيات الجزائر وصندوق النقد الدولي

ابتداء من سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية- صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير-، من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية[6]، وهكذا مع بداية سنة1988 تشكل أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح يتمثل في الإصلاح بالتدرج وكان ذلك في سرية تامة هذا بالإضافة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي.

وقد بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في فيفري 1989 في سرية تامة، والمبادرة كانت من البداية إلى النهاية في يد الحكومة الجزائرية، وانتهت في أفريل من نفس السنة[7]. وقد نتج عن هذه المفاوضات الاتفاقيات التالية:

2-1- الاتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989[8]

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في 30 ماي 1989، وقد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTSفي إطار اتفاق STAND BY، وقد استخدم المبلغ كليا في 30 ماي 1990.

إنّ انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية، كل هذا جعل الجزائر تلجأ إلى تسهيل التمويل التعويضي والطارئ، والذي قدر بـ: 351 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS.

لقد كانت هذه المفاوضات مثالية وقد سمحت للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدّل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية. لقد سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19% عما كانت عليه سنة 1988، كما أنّ الإنتاج الداخلي الخام هو الآخر ارتفع بنسبة 2.9% سنة 1989 أين انخفض سنة 1988 بنسبة 3.8% هذا يدل على أنّ الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة.

2-2- الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني 1991

كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات، مما جعل المفاوضات تتواصل بينها وبين صندوق النقد الدولي مع بداية سبتمبر 1990، وقد توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991، حيث تمّ تحرير رسالة النية في 21 أفريل 1991[9].

---

[4] - يونس أحمد البطريق، **الأحداث الرئيسية في التطوّر الاقتصادي**، الدار الجامعية، بيروت، 1983، ص192.

[5] - محمد بلقاسم حسن بهلول، **مرجع سابق**، ص211.

[6] - MOURAD BEN ACHENHOU, **reforme économiques dette et démocratie**, édition echrifa, Alger, 1992, p119.

[7] **- IBID**, p120.

[8] - قدي عبد المجيد، **التمويل بالضريبة في ظل التغيّرات الدولية- دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري 88- 95-**، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية غير منشورة، 1995، ص259.

[9] - Mourad ben achenhou, **OP-CIT**? P119.

حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض يقدر بـ: 300مليون DTS أي ما يعادل 403 مليون دولار، مع خدمة دين تقدر بـ: 16 مليار دولار لسنتي 1990- 1992[10].

وقد وزع هذا القرض أربع أقساط متساوية أي ما يعادل 100مليون دولار لكل قسط، ويستمر تحرير الأقساط بناء على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق والمتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها رسالة حسن النية 27 أفريل 1991التي صادق عليها الصندوق، وقد وزعت الأقساط الأربعة على النحو التالي: الأول في جوان 1991، الثاني في سبتمبر 1991، الثالث في ديسمبر 1991، والرابع في مارس 1992، ومما سبق يتضح أنّ هذه الفترة تميزت باستعمال هذا القرض مشروطا بوضع برنامج تثبيت قصير الأجل 10 أشهر، يهدف اتفاق الاستعداد الائتماني هذا إلى:[11]

- تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار؛
- رفع معدل الفائدة على القروض البنكية؛
- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد؛
- إصلاح النظام الجبائي؛
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع؛
- سن شبكة اجتماعية للعائلات لامتصاص الغضب الاجتماعي الناتج عن تطبيق هذا البرنامج؛

وكإجراءات عملية لجأت الحكومة في 01 أكتوبر 1991 بتقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء، تطهير المؤسسات المالية، تحرير 40% من الأسعار، تخفيض قيمة الدينار الجزائري، لكن خلال تلك الفترة الجزائر كانت تعيش وضع اقتصادي واجتماعي صعب هذا من جهة ومن جهة أخرى هي في أمس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة بالعملة الصعبة، لكن هذه التمويلات يجب أن يوافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج إصلاحي آخر.

2-3-اتفاق الاستعداد الائتماني أفريل 1994

لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري والتي يمكن اعتبارها قيودا تعرقل إعادة التوازن الداخلي والخارجي والتي نحصرها فيما يلي[12]:

- الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات الذي يمثل أكبر من 95% من حصيلة الصادرات سنة 1994، رغم الانخفاض الشديد لأسعار المحروقات سنة 1993؛
- الاختلالات المالية الداخلية (عجز الميزانية الدائم)؛
- عبء خدمة المديونية التي بلغت 86% سنة 1993 أين كانت سنة 1992 تقدر بـ:76% وقد أثر هذا على صادرات الجزائر.

ولقد تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول ما يلي:

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة؛
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن؛
- مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة؛

وعلى هذا الاساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل DTS 731.5، وزّع هذا القرض إلى قسطين الأول قدره DTS 389 وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق؛ والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات.

وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق أهداف الاتفاق المشار إليها سابقا نذكر منها ما يلي:

- تعديل معدل الصرف ليصبح 1دولار = 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدّل 40.17%؛
- بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي لجأت لتحرير التجارة الخارجية؛
- تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام؛
- تقليص وتيرة التوسع النقدي(الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الإدخار من 10% إلى 14%وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%؛

أما النتائج المتوصل إليها بعد تطبيق هذه الإجراءات نذكر من أهمهما[13]:

- بلغت الأسعار المحررة 85% في حين تمّ رفع أسعار النقل، البريد بنسبة تتراوح من 20% إلى 30%؛
- كبح معدل التضخم في حدود 29.05%؛
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام؛

---

[10] - Ben Bitour AHMED, **l'algerie au troisième millénaire défis et potentialités**, ALGRE, Edition marinoor, 1988, p78.

[11] - هادي خالدي، **مرجع سابق**، ص116.

[12] - هادي خالدي، **مرجع سابق**، ص ص 202، 203.

[13] -Ben Bitour Ahmed ; **OP- CIT**, pp 95- 96 .

- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية ب 1.5 مليار دولار نهاية سنة 1994، وبالتالي وصل المخزون الكلي إلى 2.6 مليار دولار؛
- تخفيض قيمة الدينار من 23.4 دج للدولار إلى 35.1 دج للدولار الواحد.

لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين حيث تمّ الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحدّدت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكّن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 إتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995.

2-4- اتفاق التصحيح الهيكلي ماي1955- ماي1998

بعد انقضاء برنامج الاستقرار وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 30 مارس 1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، وبغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، فإنها تطلب مساهمة مالية من الصندوق، وفي الإطار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وهذا لمدة 03 سنوات- ماي 1995، ماي 1998- في نطاق الميكانيزم الموسع للقرض.

بمقتضى هذا الاتفاق تمّ الحصول على مبلغ مالي يقدر ب 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق، وتبعا لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس ونادي لندن إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الانفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 01 جوان 1995 و31 ماي 1998، بالإضافة الفوائد المستحقة السداد ما بين 01 جوان 1995 و31 ماي 1996، ومن المقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطا من الأقساط نصف السنوية الأخذة في الزيادة تدريجيا ابتداء من 30 نوفمبر 1999 وتستمر حتى سنة 2011[14].

ولقد سمحت الإجراءات العامة بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة للمفاوضات التي تمت حول إعادة جدولة ديون المؤسسات الخاصة بين نادي لندن والجزائر، ومفاوضات حول الدين العمومي مع نادي باريس.

لقد تمحور البرنامج أساسا على استراتيجية تسعى إلى تحقيق نمو متزايّد واستقرار مالي، خلق مناصب الشغل، تدعيم الطبقات الاجتماعية المحرومة، توازن في ميزان المدفوعات.

خلال الفترة 1995- 1998 أتخذت عدة قرارات نذكر منها[15]:

- حل وإعادة تنظيم وحتى التطهير المالي للمؤسسات العمومية ثم خوصصة بعضها؛
- إنشاء شركة للتأمين على الصادرات من أجل تنويع الصادرات وترقيتها؛
- إنشاء البنوك الخاصة برأسمال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية؛
- إنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خوصصة المؤسسات العمومية.

ومن خلال السياسة التي تبنتها الحكومة ابتداء من سنة 1995 ظهور فوائض متتالية بالنسبة للميزانية وهذا يعود إلى الإجراءات المتخذة في جانبي الميزانية، فالإيرادات عرفت تطوّرا ملحوظا ما بين 95- 1997 وهذا راجع لتحسن أسعار النفط، بالإضافة إلى تطبيق ضربيه القيمة المضافة على المنتجات البترولية، أما الإيرادات غير البترولية بقيت في شبه استقرار، أما النفقات عرفت انخفاض ملحوظ وهذا راجع إلى سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة بالإضافة إلى إلغاء الدعم على الأسعار مع تجميد عملية التوظيف.

---

[14] - كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص123.

[15] - Ben issad Hocine**, L'ajustement structurel En Algérie,** Le Chemin parcouru, paru dans El Watan, N 247, du 25/01/1999, p07.